الأمم المتحدة

A/78/PV.26

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **26**

الأربعاء، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 38 من جدول الأعمال (*تابع*)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/78/84)

مشروع قرار (A/78/L.5)

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد بيرو البيانات التي أدلى بها ممثلو سانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز؛ وأوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين (انظر A/78/PV.24).

نرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا.

تعرب الجمعية العامة كل عام عن موقفها الثابت المؤيد لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. في العام الماضي، أعرب 185 بلداً – أي جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة تقريباً – عن تأييدهم الساحق لرفع الحصار. هذه النتيجة تجسيد لتصميمهم الجماعي الشرعي، الذي يتماشى مع القواعد الأساسية للقانون الدولي التي تؤيدها الجمعية العامة. كذلك فإنها إشارة واضحة لا لبس فيها مؤداها أن من الضروري إنهاء هذه التدابير الانفرادية لكي تتمكن كوبا من المضي قدماً على طريق التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

من آخر تقرير للأمين العام (A/78/84)، أود أن أبرز الرد الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي خلص إلى نتيجة مفادها أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال يؤثر سلباً على تمتع الأشخاص في البلد بحقوق الإنسان، ولا سيما أضعف الفئات. ويؤكد مجددا أنه عندما تستهدف الجزاءات الانفرادية بلداً بأكمله، أو قطاعات اقتصادية بأكملها، فإن من المرجح أن أضعف الناس في ذلك البلد، أي أقلهم حماية، هم الأكثر تضرراً. ويُحدد أيضاً أن شعوب هذه البلدان ليست مسؤولة بأي حال من الأحوال عن السياسات التي تستهدفها الجزاءات، وهي تعيش

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بالفعل، بدرجات متفاوتة، في حالة حرجة لفترات طويلة ولم ترتكب ذنباً. وبالمثل، تبين بوضوح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمثلة توضح كيفية تأثير الحصار بشكل خاص على حق الشعب الكوبي في الصحة والغذاء الكافي والتعليم.

ترفض بيرو فرض جزاءات انفرادية من أي نوع. الجزاءات المشروعة الوحيدة تلك التي يعتمدها مجلس الأمن في سياق ممارسة اختصاصاته في صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وحتى في تلك الحالات، فإن هذه الجزاءات محددة المعالم بوضوح. فعلى سبيل المثال، قبل أسبوعين، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2700 (2023)، الذي يجدد نظام الجزاءات المطبق على هايتي. وفي الفقرة التاسعة عشرة من ديباجته، يذكر مرة أخرى أن التدابير المفروضة بموجب ذلك القرار لا يقصد بها أن تنطوي على عواقب إنسانية ضارة بالسكان المدنيين، وأن تطبيقها على نحو مناسب سيخضع لاستعراض مستمر. ويعكس اتخاذ القرار بالإجماع أنه من المهم لجميع أعضاء المجلس، بمن فيهم أعضاؤه الدائمون، النظر في العواقب الإنسانية السلبية على السكان المدنيين. ينبغي أن ينطبق هذا الاعتبار على حالات جميع الدول بدون تمييز.

وفي سياق الأزمات المتعددة التي نشهدها، فإن أي إجراء يؤثر تأثيراً مباشراً على الظروف المعيشية للناس ينشئ عواقب على مستويات متعددة، وقد يكون تأثيره هيكلياً أو متعدد الأبعاد أو شاملاً أو قد يضاعف الأسباب الخفية. لذلك، أي تدبير ينطوي على عواقب إنسانية ضارة بسكان أي دولة أو أي أمة يجب إلغاؤه أو تعليقه فوراً.

تتفق بيرو مع رأي المجتمع الدولي بأسره تقريباً ومفاده أن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي لحقوق الإنسان. بناء عليه، تؤكد بيرو مرة أخرى أنها ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/78/L.5 المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، عملا بسياسة الدولة المتبعة منذ أكثر من 30 عاماً.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أهنئ وفد كوبا، برئاسة وزير خارجيتها، السيد برونو رودريغيس باريبا، وأشكره على عرضه مشروع القرار A/78/L.5 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي حظي في السنوات السابقة بدعم أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن شيلي ملتزمة بتعددية الأطراف الفعالة وتؤكد من جديد دعمها الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

اتخذت الجمعية العامة طيلة 28 سنة متتالية وبأغلبية ساحقة قرارات تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتود شيلي أن تؤكد من جديد اقتناعها بأن فرض تدابير قسرية انفرادية يتعارض مع القانون الدولي. ترفض شيلي فرض جزاءات انفرادية من أي نوع كان. فالجزاءات المشروعة الوحيدة تلك التي يعتمدها مجلس الأمن في سياق ممارسة اختصاصاته في صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تسبب الحصار ولا يزال يتسبب بعجز ومعاناة لسكان كوبا كافة. فهو يحد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويؤخره ويعوق تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. لذلك نشجب فرض حصار من جانب واحد على كوبا، وهو حصار مستمر منذ أكثر من نصف قرن، ولا يزال قائماً. في هذا الصدد، لاحظ مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في كوبا، في تقريره المؤرخ 18 نيسان/أبريل، ما يلي:

"قد يكون إقصاء كوبا عن المؤسسات المالية الدولية أهم عقبة أمام تنمية البلد وتحقيقه أهداف خطة عام 2030."
(A/78/84، ص 154)

وبالمثل، ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤرخ 29 آذار/مارس،

”يؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموماً.“

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى شباط/فبراير 2022، ما قدره 154,2 بليون دولار بالأسعار الجارية. (المرجع نفسه، ص 174)

إن شيلي مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الخلافات بين البلدان لا تُحل إلا عن طريق الحوار والآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي. لذلك، نؤكد من جديد ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا وتطبيق التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية المرتبطة بتلك السياسة، فضلاً عن استبعاد كوبا من قائمة البلدان الراعية للإرهاب، مما يزيد من تفاقم أثر الحصار.

يتضح بجلاء طوال أكثر من 60 عاماً من تطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا أن الشعب الكوبي لا يزال قادراً على البقاء بفضل كرامته ومثابرته وأمله. فهذا الحصار مفارقة تاريخية من عهد بائد ويجب إنهاؤه.

ستصوت شيلي مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا، معربة مرة أخرى عن اقتناعها والتزامها تجاه الشعب الكوبي.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد البرازيل البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين (انظر A/78/PV.24) وتدلي بالتعليقات التالية بصفتها الوطنية.

نرحّب هنا اليوم بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيس باريا، ونشكر أيضاً الأمين العام على تقريره (A/78/84) عن هذه المسألة.

يكرر وفد بلادي تأكيد معارضته الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وكذلك تطبيق قوانين التجارة المحلية التمييزية خارج الحدود الإقليمية.

لا تقر البرازيل فرض جزاءات انفرادية من أي نوع كان. فالجزاءات المشروعة الوحيدة هي تلك التي يعتمدها مجلس الأمن في سياق ممارسة اختصاصاته في صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد طالبنا لسنوات عديدة بتطبيع العلاقات مع كوبا من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. إن رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1962 يحظى فعليا بتوافق دولي.

إن الجزاءات المفروضة على كوبا لم تسفر فقط عن خسائر كبيرة من الناحية النقدية طوال السنوات الستين الماضية، بل أثرَّت أيضاً، من الناحية النوعية، ومما لا شك فيه أنها لا تزال تؤثر على تمتع الشعب الكوبي بكامل حقوقه.

إن الحصار يضر أساسا بأشد الناس فقراً، أولئك الذين يعانون من آثار هذه التدابير الانفرادية لانعدام اليقين الاقتصادي والبطالة، والحصار الذي يضع أيضاً عقبة أمام جهود كوبا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يؤدي إدراج كوبا في 12 كانون الثاني/يناير 2021 في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب إلى تفاقم تأثير الحصار الاقتصادي. هذا التصنيف لا يستند إلى أي أساس. لذلك ندعو إلى رفع اسم كوبا من هذه القائمة. إن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع كوبا السبيل الصحيح الذي ينبغي أن تسير فيه جميع البلدان المهتمة بدعم تنمية هذه الجزيرة وتحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين الكوبيين.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس لولا دا سيلفا عند افتتاح الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/78/PV.4)، في 19 أيلول/سبتمبر، أعلن أن البرازيل ستواصل التنديد بالتدابير المتخذة بدون دعم ميثاق الأمم المتحدة، مثل الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا ومحاولة تصنيف كوبا دولة راعية للإرهاب. ويعزز بيان اليوم ذلك النداء المهم والعاجل.

خلاصة القول، ستصوت البرازيل مؤيدة لمشروع القرار A/78/L.5.

السيد جاكمان (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بربادوس البيانين اللذين أدلى بهما (انظر A/78/PV.24) ممثل أوغندا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين؛ وسانت لوسيا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية؛ وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تستند مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه إلى احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. إن التعايش السلمي بين دولنا والتنمية المستدامة لشعوبنا يتطلبان منا جميعاً الالتزام بتلك المبادئ.

لهذه الأسباب، تعارض بربادوس فرض تدابير عقابية انفرادية، لا سيما عندما تنطوي على تطبيق تشريعات تتجاوز الحدود الإقليمية وتنتهك القانون الدولي وتقيد حرية التجارة والملاحة وسيادة الدول وحريتها. ترى بربادوس أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا يتعارض مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه.

يعرض التقرير السنوي للأمين العام (A/78/84) قائمة رائعة بالتقارير المقدمة من الدول الأعضاء. تبرز هذه التقارير المنظور المشترك لمعارضة الجهود الرامية إلى عزل كوبا، التي تحول في نهاية المطاف دون إقامة علاقات اقتصادية وثقافية طبيعية، وتشوه التجارة والاستثمار، وتعوق الفرص التجارية المشروعة بين الدول المتجاورة.

عندما أدلت رئيسة وزراء بلدي، فخامة ميا أمور موتلي، بملاحظاتها في هافانا في مؤتمر قمة مجموعة السبعة والسبعين والصين في أيلول/سبتمبر، لاحظت أن "الروح الكوبية التي لا تقهر لا تزال تتألق على الرغم من مرور أكثر من 60 عاماً على الحصار الاقتصادي القاسي والوحشي والمعيق".

إن حكومة بربادوس اعترفت حقا مع التقدير العميق، كجزء من تقريرها المقدم إلى تقرير الأمين العام، بأن كوبا، على الرغم من الحصار، قدمت دعماً قيماً للخدمات الصحية الوطنية في بربادوس، لا سيما من خلال إرسال موظفين طبيين بموجب اتفاق تعاقدي لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. ولا تزال كوبا منارة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

إن الجمع بين كل ما قلته حتى الآن، والمناسبات العديدة التي أعربنا فيها نحن وغيرنا عن هذه المشاعر ذاتها، سواء داخل الجمعية أو خارجها، لا يدع لبربادوس خياراً آخر سوى أن تكرر مرة أخرى دعوتها إلى تحرير كوبا من هذه التدابير القاسية المنهكة، بل ورفع اسمها من قائمة وزارة الخارجية للبلدان التي يزعم رعايتها للإرهاب، وهو أمر منهك بنفس القدر – إن لم يكن أكثر.

لا تزال بربادوس تقيم علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. وبتلك الروح، نحث حكومة الولايات المتحدة أيضا على الدخول في حوار بناء مع حكومة كوبا، بهدف تطبيع العلاقات. من شأن هذه الخطوة أن تزيل أحد مصادر التوتر والصراع وتحسن آفاق السلام والتنمية والتعاون في منطقتنا.

إن بربادوس، تمسكها منها بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تلك، تؤيد تأييداً تاماً، كما فعلت في السنوات السابقة، مضمون مشروع القرار A/78/L.5، المعروض على الجمعية العامة، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وسنصوت مؤيدين لاعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد فولر (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بليز البيانات التي أدلى بها في وقت سابق (انظر A/78/PV.24) ممثلو سانت لوسيا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية؛ والسلفادور، بالنيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى؛ وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأوغندا، بالنيابة عن مجموعة السبعة السبعين والصين؛ وأذربيجان، بالنيابة عن حركة

بلدان عدم الانحياز. ونرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريبا.

تسجل بليز مرة أخرى إدانتها القاطعة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ما فتئت الجمعية العامة طوال أكثر من ثلاثة عقود، تدعو باستمرار وبشبه إجماع إلى إنهاء الحصار المالي والتجاري والمالي غير الشرعي وغير الأخلاقي وغير المسوغ المفروض على كوبا. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تفرض الحصار ضد كوبا، بل تشدده في تحد جريء لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنداء المدوي في الجمعية العامة من خلال 30 قراراً متتالياً.

من واجب أعضاء الأمم المتحدة كافة احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام السيادة وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. لا توجد استثناءات لانتهاكات القانون الدولي، ولا توجد دولة عضو فوق القانون.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشكل انتهاكاً واضحاً للميثاق والقانون الدولي. وتطبيق قوانين دول ثالثة خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع نص أحكام الميثاق وروحها ويجانب مبادئ تعددية الأطراف التي نلتزم بها جميعاً. علاوة على ذلك، نرفض تصنيف الولايات المتحدة لكوبا مع الدول الراعية للإرهاب، فهذا إجراء لا يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم العواقب غير الإنسانية للحصار ومضاعفتها.

يوثق تقرير الأمين العام (A/78/84)، بتفصيل مروع، أثر الحصار على كوبا وتكلفته. ففي عام واحد، تسبب الحصار في خسائر تقدر بأكثر من 4,8 بليون دولار للاقتصاد الكوبي. كان للحصار تأثير متعمد يتمثل في إعاقة تعافي كوبا من جائحة مرض فيروس كورونا، وإحباط تنميتها المستدامة وعزلها عن التجارة الدولية والنظام المالي. ومما يجافي جدا الضمير المحاولات الرامية إلى حرمان كوبا من الوصول إلى الإمدادات الطبية أثناء الجائحة نفسها.

على الرغم من الخسائر التي سببها الحصار لكوبا، فقد سادت روح المرونة والإبداع والسخاء والأخوة الكوبية بمشاركتها مع بليز والبلدان النامية على الصعيد العالمي.

لا تزال كوبا قوة للنوايا الحسنة والتنمية في منطقتنا. الأطباء الكوبيون جزء لا يتجزأ من نظام الرعاية الصحية في بليز. ويتلقى العديد من طلاب بليز منحاً دراسية للتدريب المهني في كوبا في مجالات متنوعة مثل الطب والتربية البدنية وعلوم الكمبيوتر والرياضيات والطب البيطري.

علاوة على ذلك، تواصل كوبا تقديم المساعدة التقنية في مجالات محورية، مثل الاستجابة لتغير المناخ والزراعة.

تتضامن بليز مع كوبا وستصوت تأييداً لمشروع القرار A/78/L.5. ونكرر نداءنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن ترفع فوراً ومن دون شروط الحصار غير الشرعي المفروض على كوبا.

السيد رضا سهرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود استهل بياني بالترحيب الحار بمعالي السيد برونو رودريغيس باريبا، وزير خارجية جمهورية كوبا، في هذه الجلسة المهمة.

تؤيد إيران البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء دفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة، ومجموعة السبعة والسبعين والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.24).

نود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/78/84)، الذي يعرض آراء الدول الأعضاء التي تدين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

لقد مضى أكثر من 60 عاماً منذ أن فرضت الولايات المتحدة انفراديا حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على كوبا. ولا تزال آثار الحصار تحد من إمكانيات النمو الاقتصادي للبلد، وكبح الاستثمار الأجنبي، وإعاقة العلاقات التجارية مع بلدان ثالثة، وخلق أكبر قدر ممكن من العقبات أمام العمليات المصرفية وغيرها من العمليات المالية. وطوال

تلك العقود الستة، لم يستفد أحد من نموذج الحصار هذا. إن حكومة كوبا وشعبها – من خلال التصويت الحاسم لصالح القرار الداعي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية إيران – على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول للامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع مقاصد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ وعلى الرغم من الدعوة إلى احترام سيادة الدول، وعدم التدخل فيها أو التعرض لها، والسماح بحرية التجارة والملاحة الدوليتين – لا تزال كوبا تخضع لحصار غير مشروع وغير أخلاقي ينتهك حقها غير القابل للتصرف في التنمية.

تعارض جمهورية إيران الإسلامية معارضة قاطعة تطبيق أي تدابير تقييدية انفرادية ضد الدول الأعضاء ذات السيادة في الأمم المتحدة، وتود أن تؤكد من جديد موقفها ومؤداه أن فرض هذه التدابير يتعارض مع الأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. كذلك يشكل تمديد تلك التدابير التقييدية خارج الحدود الإقليمية انتهاكاً مباشراً للحقوق المشروعة للدول الأخرى في التعاون الكامل مع هافانا.

لقد كانت إيران هدفا للجزاءات غير القانونية وغير الإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام 1979. وفي العقود الأربعة الماضية، ازداد معدل فرض التدابير القسرية الانفرادية على الشعب الإيراني زيادة هائلة إلى حد أن الولايات المتحدة استهدفت واردات الأدوية والمعدات الطبية. وتواصل الولايات المتحدة بوقاحة إجبار دول أخرى على انتهاك ذلك القرار أو مواجهة العقاب، هذا بالإضافة إلى إعادة فرض جزاءاتها غير القانونية الانفرادية على إيران في انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الصارمة بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015)،.

إن الرد على النزعة الانفرادية يكمن في زيادة التضامن واتخاذ إجراءات جماعية أكبر. ستواصل إيران العمل مع شركائها لتهيئة بيئة جديدة يمكن فيها لدولة تحترم نفسها أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة والوفاء بالتزاماتها الدولية. وسنواصل العمل على التعويض عن الجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة والقضاء بشكل لا رجعة فيه على الظاهرة المزعزعة للاستقرار المتمثلة في تطبيق تشريعاتها المحلية خارج الحدود الإقليمية. يجب على العالم أن يجد حلولاً لمواجهة هذا التدخل المدمر وهذه الأحادية.

منذ عام 1992، عندما عرضت كوبا مشروع القرار هذا لأول مرة في الجمعية العامة، ما انفك دعم الشعوب في جميع أنحاء العالم للمطالب المشروعة للشعب الكوبي يزداد باستمرار. أخيراً، يعرب بلدي عن تضامنه مع كوبا حكومة وشعبا، ويود أن يؤكد من جديد أن الولايات المتحدة يجب أن تمتثل فوراً لكامل التزاماتها الدولية وتكف عن تطبيق جميع التدابير القسرية الانفرادية وفرضها.

السيد غابي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): يؤيد الكونغو البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أوغندا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وزامبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/78/PV.24)، ويود أن يدلي ببعض التعليقات بصفته الوطنية.

قبل هنيهة من اتخاذ القرار الأول بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، أود أن أبدأ بياني بالتذكير بالكلمات التي قالها من على هذا المنبر السفير هيدالغو باسولتو، الممثل الدائم السابق لكوبا، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1992:

> ”إن الحصار أخطر شكل من أشكال العدوان المتنوعة التي تشنها الولايات المتحدة ضد كوبا. وهو عمل لا أخلاقي يستهدف على نحو منهجي تعريض بلد بأسره للمحن والجوع في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية لشعبه“. (A/47/PV.70، ص 5)

بعد ما يقرب من 31 عاماً، لا تزال تلك الكلمات وجيهة، حيث إن البند 38 من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين مكرس للحصار.

يجب رفع الحصار المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ منتصف القرن الماضي، حسبما أقر الأمين العام في تقريره

(A/78/84)، الذي يرحب به وفدي. في الواقع يذكر التقرير أن استمرار الحصار المالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من 60 عاماً وإدراجها في قائمة الدول الراعية للإرهاب يتنافيان مع نظام دولي قائم على القانون ويشكلان مظهراً صارخاً من مظاهر ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية في انتهاك واضح لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

إن الآثار السلبية لهذه التدابير واضحة وغير مقبولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه التداعيات تتفاقم بسبب آثار إدارة الأزمة في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا، والسياق الحالي للأزمات الاقتصادية والمالية والمناخية المتردية التي تمارس ضغوطاً إضافية على رفاه الشعب الكوبي.

دعت جمهورية الكونغو مراراً وتكراراً، رغبةً منها في تعزيز الاحترام التام للمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا من دون أي قيد أو شرط.

السيد دوغلاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن يرحب وفدي ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيس باريبا، وزير خارجية جمهورية كوبا ويعرب له عن أطيب تمنياته.

تؤيد جامايكا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سانت لوسيا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وأوغندا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انظر (A/78/PV.24).

يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقاريره المنتظمة عن هذه المسألة المهمة وعلى إقامته منتدى للدول الأعضاء للتعبير عن وجهات نظرها بشأن هذه السياسة الانفرادية، حيث لا تزال جامايكا تعتقد أن تلك السياسة تنتهك القانون الدولي وتتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتقدر جامايكا أهمية المشاركة في المناقشات في إطار هذا البند المهم من جدول الأعمال، وتظل منضمة إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن تضامنها الثابت مع حكومة جمهورية كوبا وشعبها في الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا منذ عقود. لم يلحق الحصار جروحاً بالاقتصاد الكوبي لا داعي لها فحسب، بل خنق أيضاً تطلعات الشعب الكوبي الإنمائية وإمكانات نموه.

ترى جامايكا أن الحصار الذي طال أمده على كوبا يتعارض مع قواعد التجارة والملاحة الدوليين. ولا يزال العقبة الرئيسية أمام نمو الشعب الكوبي وازدهاره وتحقيق تطلعاته العادلة. وقد أعاق الحصار التقدم في خطة كوبا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد أحبط الحصار جهود حكومة كوبا للمساهمة في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ والجريمة عبر الوطنية والفقر. كما أعاق المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة، والحماية الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً، وتحويل الاقتصاد والمجتمع في بيئة عالمية دائمة التغير. أضعف الحصار المفروض على كوبا الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، مما أعاق الوصول المنتظم إلى التجارة الثنائية، واستيراد السلع، والوصول إلى الآليات المالية من خلال القنوات الرسمية والمؤسسية.

حال الحصار دون استجابة كوبا الفعالة للصدمات الخارجية، بما في ذلك تأثير حالات الطوارئ الصحية مثل جائحة مرض فيروس كورونا، والكوارث الطبيعية، وأزمات الغذاء والطاقة والصحة العالمية. كان لهذه الأزمات تداعيات سلبية كبيرة ودائمة على النساء والأطفال والمسنين والمعوقين والفئات الضعيفة في كوبا. إن إدراج كوبا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب يزيد من تقييد قيام الكيانات بأعمال تجارية مع كوبا ولا يزال يشكل آثاراً خطيرة على كيفية تعامل الدول الثالثة مع كوبا بشأن المعونة الإنمائية، والتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمساعدة التقنية. لذلك نواصل الإعراب عن قلقنا إزاء أثر استمرار الحصار وتطبيق الولايات المتحدة قوانينها الناظمة للمعاملات بصورة مباشرة أو غير مباشرة خارج حدودها الإقليمية. ما برح شعب كوبا لفترة متطاولة يعيش عيشة

مهينة لا مسوغ لها، ويعاني نتيجة للحصار. إن العبء المفروض على أبناء الشعوب الكوبي من دون داعٍ ويمس كل جانب من جوانب الحياة وسبل العيش قد أضر بهم.

لقد أبقى المجتمع الدولي هذه المسألة قيد نظره منذ تقديم أول قرار ذي صلة في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة في عام 1991. وفي كل سنة منذ عام 1992، ما انفك المجتمع الدولي يطالب باستمرار وبصوت جهور، كما يتضح من نتائج التصويت المؤيدة بأغلبية ساحقة، بضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وجامايكا بصفتها عضواً مسالماً ومدافعاً عن التنمية داخل المجتمع الدولي، رحبت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام 2015، مما أدى إلى تخفيف القيود في عدد من المجالات. وعلى الرغم من تلك الخطوة الإيجابية في الاتجاه الصحيح، شهدنا انتكاسات في الماضي القريب. وعلى أي حال، فحتى تلك التدابير لم تكن بعيدة الأثر بما يكفي ولا يمكن أن تكون بديلاً عن رفع الحصار للسماح للشعب الكوبي بالحصول على الموارد المالية الحيوية، والمنتجات والخدمات الصحية، ومدخلات الأنشطة الصناعية، والأهم من ذلك، حقهم في التنمية.

أختتم بياني بأن أؤكد مجدداً دعوات جامايكا إلى النهوض بالحوار بين كوبا والولايات المتحدة. تعيد جامايكا تأكيد التزامها بالتضامن مع حكومة كوبا وشعبها، في جهود متضافرة مع أغلبية أعضاء الأمم المتحدة الذين يدعون إلى رفع الحصار وإلى الإدماج الكامل لجمهورية كوبا في المجتمع الدولي. إن فوائد التعاون الإنمائي الدولي ودورته تنقلب رأساً على عقب ما دام عضو في المجتمع الدولي محروماً بلا مسوغ من فرص الإسهام في رؤيتنا الجماعية لعالم آمن وعادل ومستدام ومزدهر وتقدمي. من هذا المنطلق، ستصوت جامايكا ستصوت مؤيدة مشروع القرار A/78/L.5.

السيد الشندويلي (مصر): أود أن أضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه وفقد أوغندا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين؛ والبيان الذي ألقاه وفد زامبيا نيابة عن المجموعة الإفريقية؛ وكذلك البيان الذي ألقاه وفد أذربيجان نيابة عن مجموعة عدم الانحياز؛ وبيان وفد موريتانيا نيابة عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/78/PV.24).

أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره المقدم بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية (A/78/84).

أود أيضا التأكيد على موقف مصر الثابت والداعم للشعب والحكومة في كوبا، حيث تؤثر الإجراءات أحادية الجانب والمتمثلة في الحصار المفروض سلباً وبشكل مباشر على قطاعات حيوية من الاقتصاد، وتولد تلك الإجراءات تداعيات جذرية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي، من حيث صعوبة نفاد المأكل والدواء والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة. وفي هذا السياق تشدد مصر على أهمية احترام مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتدعو مصر إلى ضرورة احترام قرارات الجمعية العامة المتعددة الصادرة في هذا الشأن. حيث تعيد مصر التأكيد على أن استمرار الحصار المفروض على كوبا لن يقوض جهود المجتمع الدولي في الاستمرار بالمطالبة برفع تلك الإجراءات المخالفة للقانون الدولي.

في الختام، تحث مصر على الرفع الكامل والفوري للحصار المفروض على كوبا وتمكين الشعب الكوبي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانات الذي أدلى به ممثل سنغافورة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وأذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز؛ وأوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين (انظر A/78/PV.24).

للسنة الحادية والثلاثين نشهد اليوم تعبيراً واضحاً عن التضامن مع الشعب الكوبي من خلال التأييد الساحق لمشروع القرار (A/78/L.5) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. يبين تقرير الأمين العام (A/78/84) بوضوح أن المجتمع الدولي يؤيد بقوة مرة أخرى إنهاء

الحصار الذي دام ستة عقود، وهو تدبير جزائي ظالم وغير مسوغ. وهذه أيضاً السنة الحادية والثلاثين على التوالي التي تؤيد فيها الفلبين مشروع القرار السنوي.

الحصار عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، كما لاحظت مختلف وكالات الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام. إنه تحد خطير لتنفيذ كوبا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وينتهك القانون الدولي، ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي ظل الروابط الثقافية والاقتصادية مع الفلبين التي يعود تاريخها إلى أيام التجارة على سفن الغليون الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في أوائل القرن السادس عشر، ستحظى كوبا وشعبها دائماً بدعم الفلبين. ينبغي للولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا دون قيد أو شرط وبشكل نهائي.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء أود التنويه بحضور معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين والصين (انظر A/78/PV.24).

تؤمن باكستان إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف. ونؤمن بالمبادئ الأساسية في المساواة في السيادة وعدم التدخل وعدم التعرض، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن فرض تدابير اقتصادية انفرادية يؤدي إلى نتائج عكسية ولا ينسجم مع مقاصد الميثاق ومبادئه والقانون الدولي. وقد أقر كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بأنه لا ينبغي حرمان الناس من وسائل عيشهم، ولا سيما الغذاء والدواء. وأقرّا أيضاً بأن تطبيق القانون خارج الحدود الإقليمية، وكذلك التدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ليست مقبولة. وتتعارض هذه التدابير أيضاً مع تعهدنا الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب. يؤثر الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري تأثيراً شديداً على حياة جميع المواطنين الكوبيين. في ذلك الصدد، نحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام (A/78/84)، الذي يثير شواغل مماثلة. سيكون إنهاء الحصار خطوة مهمة نحو تحسين نوعية حياة الشعب الكوبي.

السيدة كومبا بامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي، على قيادتكم في توجيه دفة أعمالنا وأؤكد لكم دعم بلدي.

تؤيد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين؛ وزامبيا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية؛ فضلاً عن البيانات التي أدلي بها باسم المجموعات الأخرى التي تنتمي إليها (انظر A/78/PV.24).

لا تزال غابون قلقة إزاء استمرار الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يلحق نطاق عواقبه ضرراً متزايداً بسكان كوبا. ومن الواضح أن الحصار الاقتصادي، الذي استمر أكثر من 61 عاماً، عمل مناهض لتعزيز الوحدة الإقليمية والقارية ويهدد التعايش السلمي بين الدول. وهذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ العلاقات السلمية بين الدول. إن الحصار المفروض على كوبا يحول دون التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزيرة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على عدة قطاعات حساسة، مثل خدمات الصحة العامة، التي تؤثر على رفاه الشعب الكوبي وتسبب له معاناة تفوق الوصف. الحصار عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا وتنفيذ خطة التنمية الوطنية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تكرر غابون دعوتها إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. كذلك، تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الدؤوبة الداعية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. ونحن مقتنعون بأن مبادئ الحوار والتعاون والتضامن هي وحدها التي ستساعد على تهيئة مناخ من الثقة والهدوء، بينما تعزز إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة.

ونكرر دعوتنا إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، وسنؤيد مشروع القرار المعروض علينا (A/78/L.5).

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، التي تهم المجتمع الدولي بأسره. ونرحب بحضور وزير خارجية جمهورية كوبا، السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، ووفده بأكمله في هذه الجلسة.

تؤيد بوليفيا البيانات التي أدلى بها ممثلو: أوغندا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين ؛ وأذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز؛ وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإريتريا، باسم مجموعة الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.24). ونود أن نضيف النقاط التالية بصفتنا الوطنية:

أول ما أبدأ به شكر جمهورية كوبا الشقيقة على التزامها الثابت بأنبل قضايا البشرية. لقد تم نشر الجيوش الكوبية من العاملين في مجالات الصحة والتعليم والمعونة الإنسانية المتفانية في جميع أنحاء العالم. وتشهد شعوب العالم على فشل دام 60 عاماً في معاقبة شعب يتضامن مع الشعوب الأخرى. علاوة على ذلك، شهدنا تشديداً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. ولكم أن تتخيلوا كم من الأرواح كان يمكن إنقاذها لو كانت كوبا تتمتع بالحرية والقدرة على أن تتقاسم مع بقية العالم اللقاحات التي تم تطويرها بنجاح في المختبرات الكوبية.

تبين تقارير متعددة صادرة عن الوكالات المتخصصة، بما في ذلك تقرير الأمين العام (A/78/84)، بأن الحصار كان أكبر تحد تواجهه كوبا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، أعيد تأكيد توافق الآراء الدولي بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بصورة غير مشروعة وغير قانونية على كوبا.

لكن على الرغم من توافق الآراء الدولي ودعم الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة، يفضل البلد المعتدي تجاهل المقررات والقرارات المتخذة عاماً بعد عام وعدم الامتثال لها. وهذا مثال آخر على الكيل بمكيالين في بعض الدول. وفي حين تمتثل بعض البلدان للقانون الدولي وتعددية الأطراف وتحترمهما، ثمة بلدان أخرى تعامل الجمعية العامة معاملة مخزية.

من غير المعقول ومن المفارقات إدراج البلد الأكثر دعماً في العالم، وأن يُدرج من جانب واحد وعلى نحو خارج نطاق القانون الدولي، في قائمة الولايات المتحدة للبلدان الراعية للإرهاب. هذا عمل عدواني سافر ضد الشعب الكوبي، هدفه الوحيد زيادة المعاناة بفرض جزاءات ظالمة وغير إنسانية. وطالما لا توجد حجة وجيهة لذلك، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تطالب برفع اسم كوبا فورا من تلك القائمة، وبذلك يُصوب الخطأ التاريخي والضرر الهائل الذي لحق بالشعب الكوبي.

إن بوليفيا بلد يسعى إلى الأخوة والتعاون بين الشعوب وحكوماتها بغية الإسهام في التفاهم المتبادل والتنمية الشاملة العادلة وتعزيز التعدد الثقافي، مع الاحترام الكامل لسيادة الشعوب واستقلال الدول. ولهذه الأسباب تحديداً، تدين بوليفيا وترفض بشدة تطبيق أي سياسة تدخل أو تعرّض وأي تدبير قسري انفرادي ينتهك سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. من هذا المنطلق، يعتزم بلدي تعميق التعاون مع كوبا وبلدان أخرى في العالم بغية تعزيز التنمية المستدامة بجميع أبعادها. كجزء من تلك السياسة، افتتحت شركة الطيران العامة الاستراتيجية "بوليفيانا دي أفياسيون" خط رحلات تجارية مباشرة بين سانتا كروز، في بوليفيا، وهافانا لتعزيز التجارة والتكامل والتبادل الثقافي بين شعوبنا.

أخيراً، وللأسباب التي ذكرتها، تؤيد بوليفيا مشروع القرار (A/78/L.5) الذي سيعتمد اليوم، والذي سيضاف إلى أكثر من 30 قراراً لم تنجح بعد في وضع حد للعمل العدواني المستمر الذي تعرض له الشعب الكوبي الشجاع. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل حتى انتهاء هذا العدوان على كوبا عاجلاً وليس آجلاً، لأنه ما من شيء يضعف تعددية الأطراف أكثر من انتهاك إحدى الدول حقوق الإنسان لشعب بأكمله من دون عقاب، باستخدام قوتها الاقتصادية

والعسكرية. لن يهزم الشعب أبداً عندما تكون أسباب نضاله العدالة والدفاع عن الحياة والكرامة.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو أوغندا، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين؛ وأذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز؛ وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسلفادور، بالنيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى؛ وإريتريا، بالنيابة مجموعة الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.24).

نقدر حضور أخينا وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا ونرحب به.

لا تزال الدول الإمبريالية تواصل وتكثف سياستها الانفرادية وغير الشرعية والقسرية والتعسفية ضد الشعوب والحكومات ذات السيادة، واضعة مصالحها المتمثلة في الهيمنة فوق أولويات المجتمع البشري، وتشجع الحروب والحصار والجزاءات وحملات التشهير، بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسترشد بها علاقات الاحترام المتبادل، والتضامن والحوار بين الدول. ونحن، شعوب العالم، من حقنا ممارسة سيادتنا الوطنية واستقلالنا وأن نحرز تقدماً في بناء وتطوير نموذجنا الخاص للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعيداً عن التدخل أو التعرض الأجنبي أو التهديد أو العدوان.

شعوبنا النامية، إذ تواجه تلك الممارسات المنحرفة، وتواجه الإمبريالية والاستعمار الجديد المدمر، الذي حاول دائماً إخضاع الكوكب والبشرية، فإنها تتجه نحو تعدد الأقطاب. هذه هي الطريقة التي تهيئ بها البشرية الظروف اللازمة للقطيعة مع الهيمنة الإمبريالية. بنفس الروح وبصوته وهويته وكرامته وقيمه المشتركة، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك نحو مزيد من التكامل، ويرفض ويشجب آثار الاستعمار. إننا نتحدث عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة منذ أكثر من 60 عاماً، وإدراجها غير المسوغ في قائمة الدول الراعية للإرهاب التي يجب حذفها منها. لقد فرضت هيمنة الولايات المتحدة حصاراً غير شرعي على شعب كوبا البطل، وقد قاومت هذه الثورة الشقيقة البطولية لأكثر من ستة عقود ولا تزال تقاوم هذا الحصار المدمر الذي يهاجم مؤسسات دولتها، ويحد من إمكانية حصولها على تمويل التنمية، ويقوض اقتصادها، ويؤثر على قدرة شعب بأكمله على التمتع الكامل بحقوقه الأساسية.

إن نيكاراغوا، شأنها شأن جميع البلدان النامية والمجتمع الدولي بأسره، ترفض تلك التدابير القسرية الانفرادية غير الشرعية والحصار الخانق والمنحرف والضار، وتدين جميع السياسات العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا – ومنها على سبيل المثال لا الحصر: ملاحقة المعاملات المالية والتجارية للبلد، وعدم القدرة على إصدار تأشيرات لغير المهاجرين في هافانا، وترهيب الشركات التي ترسل إمدادات الوقود إلى الجزيرة، ومحاولات إحباط انتعاش قطاع السياحة بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحملة الرامية إلى تشويه سمعة برامج التعاون الطبي الكوبية.

برهنت كوبا على أن الحصار تسبب في الفترة من 1 آذار/مارس 2022 إلى 28 شباط/فبراير 2023، بأضرار تقدر بنحو 4.867 بليون دولار للبلاد. وهذا يزيد على 405 ملايين دولار شهرياً، وأكثر من 13 مليون دولار في اليوم، وأكثر من 555,000 دولار في كل ساعة من الحصار. وبلغت الأضرار المتراكمة خلال أكثر من ستة عقود على فرض هذه السياسة البائدة 159.084 بليون دولار. ومع ذلك، وفي ظل أسوأ الظروف وأشد الضغوط الإجرامية، تمكنت كوبا من التغلب على جائحة كوفيد-19 الشديدة بفضل جهودها وموهبتها. إنه لأمر مثير للإعجاب أن كوبا، بفضل ضميرها وروحها الثورية النضالية وقناعتها الاشتراكية والتزامها تجاه العالم ونموذجها الذي لا يضاهى في التضامن الدولي، ساعدت 42 دولة ومنطقة على مواجهة الجائحة منذ إعلانها في أيار/مايو 2020 حتى أيلول/سبتمبر 2022. ووصل إلى تلك الدول ثمانية وخمسون لواء كوبياً متخصصا من فرقة هنري

ريف الطبية، وانضم أعضاؤها إلى أكثر من 28,000 من المهنيين الصحيين الكوبيين الذين عملوا بالفعل في 66 دولة، كجزء من ألوية التعاون الطبي التي أرسلها هذا البلد الشقيق والمحبوب.

لقد تمكنت كوبا من المقاومة، وفي خضم المقاومة، تأخذ زمام مبادرات لضمان استمرارها في الفوز في المعركة بقوتها وتضامن الشعوب الشقيقة. معركة كوبا هي معركتنا، وانتصار كوبا هو انتصارنا.

نهنئ شقيقاتنا وأشقاءنا الكوبيين على رئاستهم الممتازة لمجموعة السبعة والسبعين والصين. تضم المجموعة 134 بلداً عضواً من الجنوب العالمي، أي ما يعادل أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و 80 في المئة من سكان العالم. إن النجاح في عقد مؤتمر القمة الأخير لمجموعة السبعة والسبعين والصين في هافانا يبين تحديدا أن الإمبرياليين، مستعمري الأرض لم يتمكنوا من قتل روح النضال، التي هي كرامة شعوب العالم.

لقد طالب الإجماع العالمي لشعوب العالم وحكوماتها بإنهاء هذا الحصار الإجرامي وغير الإنساني وغير القانوني الذي يتجسد بطبيعة قاسية وإبادة جماعية تهدف إلى انتهاك حقوق الإنسان لشعب بأكمله وتقويض جهود الشعب الكوبي الشجاع في تنفيذ خطة البلاد الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لديها.

إن حكومة الولايات المتحدة، بعدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة الثلاثين، تتباهى بعدم احترامها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإرادة السياسية لتوافق الآراء العالمي للمجتمع الدولي الذي يطالب بإنهاء تلك السياسة البائدة ضد كوبا. كان الهدف الواضح لتلك الإمبراطورية إسقاط كوبا وتدمير النموذج الاشتراكي – النموذج العادل بلا حدود والذي يتضامن مع شعب البلد وشعوب العالم. يجب على الولايات المتحدة بدء حوار قائم على الاحترام لحل المسائل الثنائية المعلقة مع كوبا على أساس المساواة بين الدول والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

نحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن التضامن الدولي مع كوبا سيظل قوياً وأن الجمعية العامة ستدين اليوم مرة أخرى الحصار الإجرامي وجميع التدابير والتداعيات التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي لا تبرح تُشدَّد ضد جمهورية كوبا الشقيقة. تأمل نيكاراغوا أن تنتهي المعايير المزدوجة في الجمعية الأبد وأن تُحترم قرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن هذه المسألة وأن يُمتثل لها. لا بد من إنهاء الحصار اللاإنساني المفروض على كوبا.

كما درجت عليه نيكاراغوا كل عام، ستصوت، مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا (A/78/L.5)، والجمعية العامة اليوم، باعتمادها العالمي مشروع القرار الذي قدمته كوبا، ستدافع عن تعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة، سعيا منها إلى التفاهم الذي طال انتظاره والتعايش السلمي بين الأمم، وتعزيزا لثقافة السلام التي نشيد بها جميعاً ونتوق إليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن وزير خارجية كوبا إلى عرض مشروع القرار A/78/L.5.

السيد رودريغيس باربيا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إن الحصار ينتهك حق جميع الكوبيين في الحياة والصحة والتعليم والرفاه. تشعر أسرنا بآثار الحصار من خلال نقص المواد في المحلات التجارية، والطوابير الطويلة، والارتفاع المفرط في الأسعار، وتدني معدل الأجور. تبذل الحكومة الكوبية جهوداً كبيرة لضمان توفر سلال الغذاء الأسرية الموحدة التي مع عدم كفايتها لتلبية جميع الاحتياجات، توفر المواد الغذائية الأساسية اللازمة لكل أسرة معيشية، من دون استثناء، بأسعار مكثفة الدعم. لتحقيق هذا الهدف في العام الحالي، ستحتاج الحكومة إلى استثمار أكثر من 1,6 بليون دولار. كان من الممكن تغطية هذه النفقات بشكل مريح باستخدام ثلث إجمالي الخسائر الناتجة عن الحصار بين آذار/مارس 2022 وشباط/فبراير 2023.

يحرم الحصار الصناعة الوطنية من الأموال اللازمة للحصول على الآلات الزراعية والعلف، وقطع المعدات، والقطع الصناعية، وقطع الغيار، فضلاً عن إمدادات الإنتاج الغذائي الضرورية الأخرى،

التي يتأثر توفيرها بشدة. بموجب تراخيص صارمة، تستطيع كوبا الوصول إلى السوق لشراء المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة، ولكن ذلك يخضع لقيود صارمة وتمييزية تنتهك قواعد التجارة الدولية المقبولة عالمياً وحرية السفر والملاحة. وكوبا مجبرة على الدفع مقدماً لشراء تلك المنتجات ويتعين عليها شحنها على متن سفن تابعة للولايات المتحدة وإعادتها فارغة إلى موانئها الأصلية. في حين أن التجارة عملية ذات اتجاهين في كل مكان حول العالم، فإن كوبا ممنوعة من التصدير إلى الولايات المتحدة، ولا تستطيع كوبا الحصول على الائتمان، سواء أكان خاصاً أم من خلال المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. تعاني الأسر الكوبية من انقطاع التيار الكهربائي، الذي في بعض الأحيان يشل الحركة.

تجاوزت الخسائر في قطاعي الطاقة والتعدين 491 مليون دولار خلال نفس الفترة. ويشكل قطاع توليد الطاقة الوطني القدر الأكبر من تلك الخسائر، حيث بلغت أكثر من 239 مليون دولار. بهذه الأموال بوسع كوبا ضمان إمدادات الطاقة، وتوفير الصيانة المقررة لمحطات الطاقة، وشراء قطع الغيار الأساسية للحيلولة دون انقطاع التيار الكهربائي وكفالة الأداء السليم لصناعة الطاقة فيها.

يعاني المرضى، بمن فيهم الأطفال والمسنين والحوامل، نتيجة استمرار عدم استقرار إمدادات الأدوية المستخدمة في المستشفيات، بما في ذلك علاجات أمراض السرطان وأمراض القلب. ويواجه الناس عقبات كل يوم في الحصول على الأنسولين والمضادات الحيوية ومسكنات الألم والأدوية الخافضة للضغط وغيرها من الأدوية الأساسية. إن بلدنا قادر على إنتاج أكثر من 60 في المائة من احتياجاته الأساسية من الأدوية، ولكنه لم يتمكن من بلوغ ذلك الرقم خلال هذه الفترة من الحصار المتزايد الشدة والضربة الخبيثة التي وجهت إلى موارده المالية.

يُحظر على كوبا شراء المعدات والتكنولوجيات والأجهزة الطبية والمستحضرات الصيدلانية من شركات الولايات المتحدة أو فروعها في بلدان ثالثة للاستعمال النهائي في كوبا. لذلك يُضطر بلدنا إلى الحصول عليها بأسعار باهظة، عن طريق الوسطاء، أو الاستعاضة عنها بأدوية جنِيسة أقل فعالية، حتى الرضع حديثي الولادة والأطفال المرضى.

بموافقة أسرة الجمعية العامة، سأتقاسم معكم ببالغ الحزن، الحالة التي تواجهها ماريا، وهي فتاة كوبية بالكاد تبلغ من العمر 6 سنوات، اضُطرت إلى الخضوع لعملية جراحية لاستئصال جزئي لورم من الدرجة الرابعة داخل الجمجمة.

و تلقت علاجاً كيميائياً بديلاً لمحاربة الورم، لكن لم يكن من الممكن إعطاء لوموستين – وهو دواء أمريكي لا يمكن الوصول إليه بسبب الحصار وهو العلاج الأنجع الذي، إلى جانب أدوية الخط الأول الأخرى لهذا النوع من الأورام عالية الدرجة التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي. المريضة الصغيرة اليوم في حالة انتكاسة وتخضع لدورة من العلاج الكيميائي الإنقاذي. إن الحال بالنسبة لها، كحال بقية الأطفال الكوبيين الآخرين، لا يزال الحصار هو الفارق بين الحياة والموت.

يادير وهابيل يبلغان من العمر 14 عاماً ويعانيان من شلل دماغي. تسبب هذه الحالة بتشنج يحد من الوظيفة الحركية والحركات اللاإرادية التي لا يمكنهم التحكم فيها، مما يجعل حياتهم اليومية صعبة. لقد مكنهم تفاني معلميهم وغيرهم من المهنيين الذين رافقوهم على مر السنين بتحقيق أكبر قدر ممكن من الوظائف الحركية والفكرية والتواصلية وأقصى قدر من التكامل الاجتماعي. ومع ذلك، لو لم يُمنعوا من الوصول مباشرة إلى توكسين البوتولينوم من النوع A في سوق الولايات المتحدة، لكانت حياتهم مختلفة تماماً. وهو دواء يؤخذ عن طريق الحقن، يمنع التشنجات ويظهر نتائج مشجعة في حالة هؤلاء المرضى.

إن حالتيهما كالعديد من الحالات المماثلة الأخرى، أي أنهم ضحايا مباشرون للحصار الوحشي لكوبا. إن حكومة الولايات المتحدة تكذب عندما تقول إن الحصار لا يمنع الحصول على الأدوية أو المعدات الطبية.

في أصعب لحظات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما وصل عدد الحالات إلى ذروته وكانت قدرات وحدات العناية المركزة لدينا عاجزة، مُنعت كوبا من استيراد أجهزة التنفس الصناعي بحجة أن الشركات الأوروبية الموردة هي شركات تابعة لشركات أمريكية. وهذا ليس فقط حقاً عملاً قاسياً وغير إنساني، بل إنه يشكل أيضاً انتهاكاً صارخا لقواعد التجارة والقانون الدولي.

لذلك تعيَّن على كوبا تطوير إنتاجها الوطني من أجهزة التنفس الصناعي، باستخدام نماذجها الأولية. وقد تجلت القسوة الشديدة للحصار وأصبحت عنيفة عندما انهار مصنعنا الرئيسي لإنتاج الأكسجين الطبي خلال ذروة حالات كوفيد-19 في بلدنا. ولدى محاولة شركتين أمريكيتين تزويد كوبا بالأكسجين الطبي تبين أنه يشترط الحصول على ترخيص معين من حكومة الولايات المتحدة، حتى في وقت تفشي الوباء. لدى كوبا أيضاً أدلة على مناورات وكالات حكومية في الولايات المتحدة لمنع بيع الأكسجين الطبي إلى بلدنا من قبل شركات أجنبية من بلدين من بلدان أمريكا اللاتينية. ونجم عن الحصار صعوبات وتأخيرات في استيراد ووصول الإمدادات والمعدات الطبية الأخرى الضرورية لمكافحة الفيروس إلى بلدنا، لا سيما لتصنيع اللقاحات الكوبية.

خلال الجائحة، طبقت حكومة الولايات المتحدة إعفاءات إنسانية مؤقتة على البلدان التي وقعت ضحية لتدابيرها القسرية الانفرادية وغيرها من العقوبات. وسؤالي هو: لماذا استُبعدت كوبا من هذه الإغاثة الإنسانية المؤقتة؟ الحقيقة أن حكومة الولايات المتحدة استخدمت كوفيد-19 بشكل انتهازي لصالحها في سياستها العدائية ضد كوبا. يعتبر الحصار جريمة إبادة جماعية وفقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، على النحو المحدد بوضوح في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة 2 منها. إن القرار الشرير بتشديد الحصار على نحو غير مسبوق في تلك الحالة الوبائية والاستفادة من الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الجائحة لتعزيز زعزعة استقرار البلد يكشف بوضوح عن الطبيعة القاسية وغير الإنسانية على الإطلاق لتلك السياسة.

لا يمكن تفسير الإنجاز المتمثل بإنقاذ أرواح مواطنينا والحفاظ عليها في هذه الظروف القاسية إلا بالجهود الجماعية التي بذلتها الحكومة وجميع أبناء شعبنا على مدى عقود لبناء نظام علمي وصحي قوي وعالي الجودة ذي طابع إنساني عميق، ومتاح لجميع الكوبيين مجاناً. وعلى الرغم من أن رفاه الإنسان كان وسيظل أولوية للحكومة الكوبية، فإن أثر الحصار على نوعية الحياة والخدمات المقدمة لسكاننا أثر مؤلم لا يمكن إنكاره.

قاومت كوبا، لأكثر من ستة عقود، حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً لا يرحم. وأكثر من 80 في المائة من سكان كوبا الحاليين لا يعرفون كوبا إلا تحت الحصار. لم تكف حكومة الولايات المتحدة عن محاولاتها حرمان بلدنا من الدخل المالي الذي لا غنى عنه؛ وخفض مستوى معيشة السكان؛ وفرض نقص مستمر في الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات الأساسية، وتحفيز الانهيار الاقتصادي. لقد هاجمت، بشراسة ودقة متناهية، أكثر قطاعات الاقتصاد حساسية وسعت عمداً إلى إلحاق أكبر ضرر ممكن بالأسر الكوبية. إن الحصار في الواقع عمل من أعمال الحرب الاقتصادية في وقت السلم، يهدف إلى شلّ قدرة الحكومة على تلبية احتياجات السكان، وخلق حالة من عدم القدرة على الحكم وتدمير النظام الدستوري.

ورد وصف هذه الأهداف بوضوح في المذكرة الشائنة المؤرخة 6 نيسان/أبريل 1960 التي قدمها ليستر مالوري، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية آنذاك، والتي رُفعت عنها السرية بعد سنوات عديدة:

> ”ينبغي اتباع كل السبل الممكنة على وجه السرعة لإضعاف الحياة الاقتصادية لكوبا ... [من خلال] منع كوبا من الأموال والإمدادات؛ وتقليص العائدات النقدية والأجور الحقيقية؛ [و] التسبّب في الجوع وإشاعة اليأس والإطاحة بالحكومة.“.

هذه هي طبيعة سياسة التماسك الاقتصادي وممارسة الضغط الأقصى التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة الحالية ضد كوبا،

منذ نشأتها وحتى اليوم. إن سلوك الولايات المتحدة انفرادي تماماً ولا مسوّغ له.

لم يتخذ بلدنا أي تدبير أو إجراء واحد للإضرار بالولايات المتحدة أو بقطاعها الاقتصادي القوي أو أنشطتها التجارية. ولم تتخذ كوبا أي تدبير يهدد استقلال الولايات المتحدة أو أمنها الوطني أو يضر بحقوقها السيادية أو يتدخل في شؤونها الداخلية أو يضر برفاه مواطنيها.

ليس من الأخلاقي ولا القانوني لحكومة دولة ما أن تُخضِع دولة صغيرة طوال عقود لحرب اقتصادية مستمرة لصالح فرض نظام سياسي أجنبي والاستيلاء مرة أخرى على مواردها. من غير المقبول حرمان شعب بأكمله من حقه في السلام وتقرير المصير والتنمية والتقدم البشري.

إن الشعب الكوبي ليس الشعب الوحيد الذي يعاني من العواقب الوخيمة لسياسة وحشية وغير شرعية ولا إنسانية، فهناك كثيرون آخرون في العالم يقعون أيضاً ضحايا لتلك المظالم وفلسفة نزع الملكية، التي تؤدي إلى فلسفة الحرب، وهو ما شجبه قائدنا الأعلى فيدل كاسترو روز من على هذا المنبر في عام 1960 (انظر A/PV.872).

في هذا الوقت المأساوي، أؤكد مجدداً دعم كوبا الكامل لشعب فلسطين الشقيق وتضامنها معه، الشعب الذي يُذبح الآن في أرضه المحتلة من دون وجه حق. لا بد من وقف هذا العمل الوحشي.

لقد حاولت سلطات الولايات المتحدة ترسيخ فكرة عدم فعالية الحكومة الكوبية وفشل نظامنا. وقد زعموا ساخرين أنهم يدعمون الشعب الكوبي ويحاولون حمل الآخرين على الاعتقاد بأن التدابير القسرية الانفرادية لا تؤثر على الأسر أو أنها عامل مهم في الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني الكوبي.

من الواضح أن الحصار ليس هو سبب جميع المشاكل التي تواجه بلدنا اليوم، كما ذكر الرئيس ميغيل دياز – كانيل. ولكن الذين يتجاهلون آثاره الخطيرة جدا، أو لا يعترفون به بوصفها سبباً رئيسياً للحرمان والقلة والمشقة التي تعاني منها الأسر الكوبية، لا يقولون الحقيقة. إن من ينكرون أن الحصار انتهاك واسع النطاق وسافر ومنهجي لحقوق الإنسان لشعبنا، فضلاً عن كونه أكبر عقبة أمام تنميتنا، يكذبون.

فلننظر إلى الحقائق ونراجع بعض البيانات. في الفترة بين 1 آذار/مارس 2022 و 28 شباط/فبراير من هذا العام، قدرت الأضرار الناجمة عن الحصار، على أقل تقدير، بمبلغ 4,867 بليون دولار. يمثل هذا المبلغ تعويضات تزيد قيمتها عن 405 ملايين دولار في الشهر، أو أكثر من 13 مليون دولار في اليوم. ولولا الحصار، لكان ناتجنا المحلي الإجمالي قد نما بنسبة 9 في المئة خلال عام 2022.

تتجاوز الآثار المتراكمة للحصار بالأسعار الحالية، بعد أكثر من 60 عاماً، 159 بليون دولار. وإذا قوّمنا ذلك بقيمة الذهب، فإن الرقم سيصل إلى 1,337 تريليون دولار. هذه أرقاماً غير عادية لأي اقتصاد في العالم، بل وأكثر من ذلك بالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل دولتنا. ما هو حال كوبا اليوم لو كان بوسعها استعمال تلك الموارد؟

منذ النصف الثاني من عام 2019، شددت حكومة الولايات المتحدة قبضتها على بلدنا بطريقة متطرفة وأكثر انحرافاً وضرراً، واتخذت تدابير حربية لمحاولة منع إمدادات الوقود من الوصول إلى كوبا. وعززت هجماتها على التعاون الطبي الدولي لكوبا. وزادت من اضطهادها للمعاملات التجارية والمالية لكوبا في أسواق ثالثة وسعت إلى تهديد المستثمرين والكيانات التجارية من بلدان ثالثة بتنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية أمام محاكم الولايات المتحدة. وهناك أيضاً قائمة بالكيانات المحظورة والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا والتي تؤثر على جُلِّ أعمالنا، ومن الغريب وجود قائمة أماكن الإقامة المحظورة في كوبا، وهي القائمة الوحيدة من نوعها في العالم، من بين العديد من المحظورات والقيود الأخرى.

في اقتصاد دولي معولم، من السخف والإجرام على حد سواء الاستمرار في حظر تصدير المواد المصنعة في أي بلد من المواد التي تحتوي على ما لا يقل عن 10 في المائة من مكونات الولايات المتحدة إلى كوبا، ومنع استيراد المنتجات المصنعة في بلدان ثالثة إلى الولايات

المتحدة إذا كانت تحتوي على مواد خام أو ممتلكات أو مكونات كوبية. ماذا سيحدث للاقتصادات الأخرى، حتى اقتصادات البلدان الغنية، لو تعرضت لظروف مماثلة؟

تعزز الولايات المتحدة آلياتها لمضايقة كوبا في القطاعين المصرفي والمالي. وتبقي حظرها على استخدام الدولار الأمريكي فضلاً عن ملاحقتها المستمرة والمهووسة للمعاملات المالية والتجارية بعملات أخرى، في مجالات مثل التجارة والاستثمارات، المرتبطة ببلدنا. وقد تعزز الاضطهاد المالي بإدراج كوبا تعسفياً في القائمة الأحادية الجانب التي تضعها وزارة الخارجية للدول التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب. وقد فرضت الإدارة الجمهورية السابقة هذا الإجراء الفتاك قبل تسعة أيام فقط من مغادرتها البيت الأبيض. كان بإمكان الرئيس الديمقراطي الحالي تعديله، بل ويمكنه تعديله غداً، بجرّة قلم.

إن حكومة الولايات المتحدة تكذب وتلحق ضرراً بالغاً بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في حين تتهم كوبا، بدون أي وجه حق، بأنها راعية لتلك الآفة. ليست هناك أي حجة قويمة أو معقولة لإبقاء كوبا على تلك القائمة الزائفة. إنه عمل غير مقبول، لا سيما ضد دولة كانت ضحية للإرهاب وما زالت تعاني اليوم من التحريض غير المسوغ على ارتكاب أعمال العنف والإرهاب من أراضي الولايات المتحدة، ويتسم سلوكها المتمثل في الرفض القاطع لجميع أشكال الإرهاب أو مظاهره بأنه سلوك لا تشوبه شائبة ويستحق التقدير.

إن الآثار ضارة بشكل خاص في سياق اقتصاد عالمي يزداد ترابطاً وتكافلاً ويخضع لإملاءات المراكز المالية القوية التي تسيطر عليها واشنطن العاصمة، واستناداً إلى هذا الاتهام التعسفي، تبتز سلطات الولايات المتحدة مئات الكيانات المصرفية والمالية في جميع أنحاء العالم وتجبرها على الاختيار بين مواصلة العلاقات مع الولايات المتحدة أو إقامة صلات مع كوبا.

بين كانون الثاني/يناير 2021 وشباط/فبراير 2023، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 909 إجراءات من جانب البنوك الأجنبية التي رفضت تقديم خدماتها لبلدنا. وفقدت عشرات البعثات الدبلوماسية الكوبية في الخارج الاتصال بمصارفها التقليدية وليس لديها حالياً حسابات مصرفية أو خدمات مالية.

وقد حدث ذلك حتى في البلدان التي تقيم علاقات ودية وتعاونية مع بلدنا والتي رفضت باستمرار الحصار الاقتصادي ولكنها أصبحت ضحية لقوة عداء الولايات المتحدة التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتأثيرها الضار وغير المتناسب على النظام المالي الدولي، وتصميمها على عزل الاقتصاد الكوبي.

بهذا التوصيف الخاطئ، يزداد ما يسمى بالمخاطر القُطرية للبلد أضعافاً مضاعفة، مما يجبر كوبا على دفع ما يصل إلى ضعف ثمن أي سلعة في السوق العالمية. وغالباً ما يُحرم رواد الأعمال الكوبيين، الذين تدعي الولايات المتحدة بسخرية أنها تدعمهم، من الوصول إلى منصات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، مثل PayPal و Airbnb. ولا يسمح لهم حتى بفتح حسابات مصرفية شخصية لمجرد كونهم كوبيين. وفي بلدان ثالثة، يصطدمون بالقيود المصرفية ويعانون من التمييز نتيجة لآثار الحصار.

حتى الإنجاز الأكاديمي والعلمي لم يكن بمنأى من آثار هذه السياسة العبثية. إيفيليو شاب كوبي يبلغ من العمر 25 عاماً ويدرس حالياً هندسة علوم الحاسوب. بدعم من جامعته، رتب لمشاركة نتائج مشروع بحث علمي مع طلاب من دول أخرى وقرر حضور المؤتمر العالمي للبحوث الجامعية شخصياً، وهو حدث علمي دولي عقد في الفترة بين 4 و 6 نيسان/أبريل، في جامعة وارويك، في المملكة المتحدة. وقُبلَ مشاركاً بفضل جودة بحثه. لكن بعد ذلك بوقت قصير، أبلغه منظمو الحدث أنه نظراً لإدراج كوبا في قائمة البلدان التي فُرضت عليها جزاءات، سيُسحَب تمويل حضوره الشخصي. يأمل إيفيليو أن يشهد نهاية الحصار، لأن هذه السياسة تستبعده وتميز ضده كغيره من آلاف الشباب الكوبيين، وتمنعه من التفاعل على قدم المساواة في الأوساط الأكاديمية والعلمية والطلابية. ينبغي أن يحصل الرياضيون والفنانون الكوبيون الذين يعانون من التمييز ومن سوء المعاملة أحياناً، على الدخل الذي يستحقونه مع ميدالياتهم وجوائزهم.

يقيد الحصار حقوق الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، ويعوق لم شمل الأسر عن طريق التأشيرات والوسائل العادية، ولا يسمح بمنح تأشيرات للسفر إلى كوبا، ويعوق إرسال التحويلات. كما أنه يتسبب بحالة من الضبابية عند سعي الناس نحو التنمية الشخصية في بلدان أخرى، بما في ذلك أسر الشباب المؤهلين تأهيلاً عالياً. ومع ذلك، فإن الزيادة في الهجرة الكوبية، مع ما يترتب على ذلك من تكلفة مؤلمة للأسر وعواقب ديمغرافية واقتصادية سلبية على أمتنا، ترتبط ارتباطاً مباشراً بتشديد الحصار والمعاملة المميزة التي تُمنح لأسباب سياسية للمهاجرين الكوبيين الذين يصلون إلى حدود الولايات المتحدة، بغض النظر عن كيفية وصولهم إلى تلك الحدود. من المستحيل فهم طبيعة تدفقات هجرة الكوبيين عبر بلدان المنطقة إلى الولايات المتحدة بدون النظر إلى أهمية تلك العوامل التي تستخدم لغرض زعزعة استقرار كوبا وسرقة مواهبها وتشويه سمعتها. ويتضح الأثر السلبي لهذه الظاهرة على بعض بلدان المنطقة أيضاً عندما يصبح المهاجرون الكوبيون مهاجرين غير نظاميين ويستخدمون طرقاً غير آمنة وخطرة أو يصبحون ضحايا للجريمة المنظمة.

ستؤيد كوبا دائما الهجرة النظامية والآمنة والمنظمة. والأمر متروك لحكومة الولايات المتحدة لتعديل الأسباب الهيكلية لمعظم الهجرة الكوبية، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية. المفارقة أن الحصار يقيد حرية مواطني الولايات المتحدة في السفر إلى كوبا ويتعارض مع حقهم في حرية الإعلام وحرية تكوين آرائهم الخاصة. كما أنه يميز ضد مواطني البلدان الأخرى التي تتمتع بمزايا نظام التأشيرات الآلي، المعروف اختصارا باسم ESTA، ويرعبهم ويحرمهم من التمتع بهذا الامتياز لمجرد زيارتهم كوبا.

صاحب تشديد الحصار الاقتصادي حملة إعلامية ومعلوماتية متواصلة ضد كوبا. وتستخدم تكنولوجيات المعلومات الجديدة وغيرها من المنصات الرقمية في محاولة للاستفادة من النقص الناجم عن الحصار لإعطاء صورة خاطئة تماماً عن الواقع في كوبا وزعزعة استقرار البلد وتشويه سمعته. تهدف الحملة الإعلامية، لا سيما من المنابر السامة الممولة والقائمة على أراضي الولايات المتحدة، إلى تشجيع السخط، وخلق تصور بوجود أزمة سياسية داخلية، وتشويه سمعة المؤسسات الحكومية، وتقويض الجهود الضخمة التي يبذلها البلد للتغلب على تحديات الاقتصاد الرازح تحت الحصار. هذه حرب معرفية غير تقليدية تخصص لها حكومة الولايات المتحدة علناً وبشكل معروف ملايين الدولارات من الأموال من الميزانية الاتحادية، ومبالغ كبيرة في السر. إنها خطة منحرفة لا تتوافق مع الديمقراطية والحرية والحق في الحصول على المعلومات التي يفترض أنها تدافع عنها.

تضمن حكومة الولايات المتحدة الحالية استمرارية السياسة غير الإنسانية التي وُضعت في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، ومن المفارقات أنها اعتمدتها. والواقع أن القوانين والأنظمة التي تدعم هذه السياسة وتجعلها فعالة، بما في ذلك أكثر التدابير عدائية ولاإنسانية، ظلت سليمة ونافذة بالكامل. ولا يزال الحصار، الذي شُدد إلى أقصى حد، العنصر الرئيسي الذي يحدد سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. إن أثر الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية يضر بسيادة جميع البلدان التي يمثلها أعضاء الجمعية العامة. فهو ينتهك تشريعاتها الوطنية، ويخضعها لأحكام محاكم الولايات المتحدة، ويؤثر على مصالح شركاتها، ويفرض جزاءات على منظمي مشاريعها، ويقيد حرية مواطنيها، وكل ذلك في انتهاك للقانون الدولي.

لقد انقضى أكثر من ثلاثة عقود منذ أن بدأت الجمعية تدعو سنوياً إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

مع ذلك، فإن الإرادة الصريحة للمجتمع الدولي لا تحترمها أو تصغي إليها حكومة القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الأكبر. ومن غير المقبول تجاهل القرارات المتتالية التي اتخذها هذا المحفل من دون عواقب، وهو أكثر محافل الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلاً.

بالنيابة عن الشعب الكوبي، أعرب عن تقديري للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات، فضلاً عن كبار الشخصيات، من 44 بلداً خلال المناقشة العامة، والتي دانت 21 منها صراحة إدراج كوبا التعسفي في القائمة الانفرادية والاحتيالية للدول الراعية للإرهاب.

نعرب عن تقديرنا وامتناننا للعديد من الوفود التي أكدت نفس الموقف اليوم وخلال جلسة الأمس (انظر A/78/PV.24). كما أقدر تقديراً عميقاً عبارات الدعم والمساعدة الأخوية التي قدمها مواطنونا من حركة التضامن الواسعة والعالمية مع كوبا، وكذلك العديد من أصدقائنا من مختلف المواقع. مما يثلج الصدر أن بوسعنا الاعتماد على الدعم المتزايد من الأشخاص ذوي النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم الذين يطالبون بإنهاء الحصار.

على الرغم من عداء حكومة الولايات المتحدة، سنواصل بناء الجسور مع شعبها، كما نفعل مع جميع شعوب العالم.

وسنواصل تعزيز روابطنا مع المهاجرين الكوبيين المقيمين في الخارج. وسنستضيف قريباً المؤتمر الرابع للأمة والهجرة، الذي سيسهم في تعزيز الحوار بين الحكومة الكوبية ومواطنينا.

إن التحديات الهائلة التي نواجهها لا تخيفنا. ولن يتوقف الشعب الكوبي أبداً عن بذل جهوده لتكريم وطنه الحر ذي السيادة وتمجيده والدفاع عنه. سنمضي قدماً في جهودنا الجذرية والثورية للتحايل على الحصار الذي تفرضه علينا إمبريالية الولايات المتحدة، وكذلك لتعزيز الرخاء والعدالة الاجتماعية ودعم تحويل مجتمعاتنا وتعزيز البرامج الاجتماعية وتوسيعها. وندعو إلى زيادة مشاركة شبابنا وجميع المواطنين بصفة عامة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد.

لم يجبر أي شعب آخر على الانخراط في مشروع إنمائي في ظل ظروف كهذه، وهو يتعرض لمثل هذا العدوان المنهجي والطويل الأمد من قبل قوة عظمى. لكن كوبا ستواصل إنشاء نفسها من جديد في بناء دولة ذات سيادة ومستقلة واشتراكية وديمقراطية ومزدهرة ومستدامة.

باختصار، إن الدول الأعضاء، عند تصويتها، لن تتخذ قراراً بشأن مسألة ذات أهمية حيوية لكوبا والأسر الكوبية فحسب، بل سيكون تصويتها لصالح مشروع القرار A/78/L.5 أيضاً تعبيراً عن دعم العدالة المنطقية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بالنيابة عن شعبنا النبيل والكريم والشقيق، الذي قرر منذ زمن بعيد أن يصبح سيد تاريخه ومستقبله؛ وبالنيابة عن أجيال الرجال والنساء الكوبيين الذين ولدوا أو لم يولدوا بعد في ظل أقسى وأطول نظام تدابير قسرية على الإطلاق ضد أي بلد، النظام الذي يجب إلغاؤه لصالح الجميع؛ أرجو من الجميع بكل احترام التصويت لصالح مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". فستكون البلد أفضل من دون حصار، من دون حصار الإبادة جماعية. دعوا كوبا تعيش بدون حصار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، وألبانيا، والجزائر، وأندورا، وأنغولا، وأنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وجزر البهاما، والبحرين، وبنغلاديش، وبربادوس، وبيلاروس، وبلجيكا، وبليز، وبنن، وبوتان، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبوسنة والهرسك، وبوتسوانا، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكابو فيردي، وكمبوديا، والكاميرون، وكندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وجزر القمر، والكونغو، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وكوبا، وقبرص، وتشيكيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وجيبوتي، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، وإستونيا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وفيجي، وفنلندا، وفرنسا، وغابون، وغامبيا،

وجورجيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وآيسلندا، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وأيرلندا، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكازاخستان، وكينيا، وكيريباس، والكويت، وقيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولاتفيا، ولبنان، وليسوتو، وليبريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، وملديف، ومالي، ومالطة، وجزر مارشال، وموريتانيا، وموريشيوس، والمكسيك، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وموناكو، ومنغوليا، والجبل الأسود، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، وناورو، ونيبال، وهولندا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، ومقدونيا الشمالية، والنرويج، وعمان، وباكستان، وبالاو، وبنما، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وساموا، وسان مارينو، وسان تومي وبرينسيبي، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وصربيا، وسيشيل، وسيراليون، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وإسبانيا، وسري لانكا، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتايلند، وتيمور – ليشتي، وتوغو، وتونغا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وتركمانستان، وتوفالو، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وفانواتو، وفييت نام، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أوكرانيا

اعتمد مشروع القرار A/78/L.5 بأغلبية 187 صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار 7/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في الكلام تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نونيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (A/78/84).

إننا نتمتع بعلاقات ثنائية قوية مع كوبا منذ أكثر من 20 عاماً. منذ عام 2003، وفي إطار التعاون الثنائي، ما فتئت كوبا تضطلع بدور أساسي في دعم قطاعنا الصحي من خلال بناء قدرة نظامنا الصحي الوطني بتيسير دراسة طلابنا في كوبا وإيفاد أطباء وأخصائيين للعمل في المراكز الصحية في بلدنا.

بالإضافة إلى قطاع الصحة، لدينا أيضاً مشاريع تعاون في مجالات الشباب والرياضة والفن والثقافة، مما يسمح لنا بإرسال طلابنا ورياضيينا للتدريب والدراسة في كوبا.

إن تصويتنا اليوم تأييداً للقرار 7/78 يجسد قلقنا البالغ إزاء الآثار الضارة للحصار على رفاه شعب كوبا. ونرى أن الحصار يمنع شعب كوبا من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في التنمية، لأنه يقوض جهود كوبا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما وُصف في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة، فقد أثر الحصار على الإمكانات الكاملة لكوبا لكي تكون طرفاً فاعلاً أنشط في التجارة الدولية والتنمية والتعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أصبحنا نفهم أيضاً أن الحصار قد أثر بشكل مباشر وغير مباشر على جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي، بما في ذلك الصحة العامة

والتغذية والزراعة، فضلاً عن الاستثمار والسياحة والنشاط المصرفي. لذلك، تنضم تيمور – ليشتي إلى الوفود الأخرى هنا في الدعوة إلى رفع الحصار، الذي سيساعد شعب كوبا على التمتع الكامل بحقوقه الإنسانية، بما في ذلك الحق في التنمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت سري لانكا لصالح القرار 7/78، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وانسجاماً مع الممارسة السابقة، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. ليس من الصعب تمييز الأساس المنطقي لذلك. إن نظرة سريعة على تقرير الأمين العام (A/78/84) توفر الإجابات. وقد دأبت الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة تداولية في الأمم المتحدة، على الدعوة منذ 30 عاماً إلى إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلد الكاريبي منذ عام 1962. وإذا كانت الجزاءات لم تؤدِ إلا إلى المصاعب والمعاناة الجماعية للسكان، نطرح السؤال التالي: ما هو المسوغ لمواصلة سياسة القمع؟

يقال لنا إن الجزاءات القسرية العالمية يمكن أن تكون لها عواقب غير مقصودة وآثار إنسانية سلبية. وكما رأينا بوضوح في السيناريو الكوبي، فإن الجزاءات القسرية العالمية تضر بالسكان المدنيين أكثر مما تضر بالأهداف المقصودة، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة وعدم الحصول على السلع والخدمات الأساسية. ويقال لنا أيضاً إن العقوبات يمكن أن تقوض الجهود الدبلوماسية وتعيق الحوار، مما يزيد من صعوبة إيجاد حلول سلمية للصراع.

لطالما كانت الجزاءات الانفرادية والجزاءات الثانوية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام الجزاءات أصعب جوانب أي نظام جزاءات يهدف إلى الارتقاء بهذه الجزاءات إلى نظام جزاءات جماعية. لا يمكن أبداً أن تحقق الجزاءات الانفرادية نتائج مماثلة لنتائج الجزاءات الجماعية من دون ادعاءات مبالغ فيها بالحق في الولاية القضائية. والحقيقة هي أن البلدان تنظر إلى الآثار المترتبة على نظم الجزاءات بشكل مختلف. وإذا نظر المرء إلى الصورة الأكبر بعناية، لوجد أن الجزاءات الانفرادية لم تحقق قط الأثر المطلوب منها. ولذلك، نقول إن الوقت قد حان لإعادة النظر في استمرار الجزاءات المفروضة على كوبا وسحبها.

ندعو المعنيين إلى وضع حد لفرض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية والتي لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويرى وفدي أن العيوب المحتملة لتلك الجزاءات تفوق أهدافها المقصودة. ولا بد أيضاً من ملاحظة أن الكيانات المستهدفة تجد سبلاً للالتفاف على الجزاءات، أو لإيجاد حلفاء بديلين، مما يجعل الغرض الأساسي من فرض هذه الجزاءات أمراً صعباً.

يجب علينا جميعاً أن نذكّر أنفسنا بأن فرض جزاءات قسرية عالمية لم يحقق فائدة تذكر وغير فعال نسبياً في الحفاظ على نظام عالمي مؤات، وتحسين احترام حقوق الإنسان، ومنع تصعيد الصراعات على الصعيد العالمي. على هذه الخلفية، تبدو الجزاءات المستمرة المفروضة على كوبا في غير محلها وغير عقلانية. ولذلك، حان الوقت لإعادة النظر في استمرار الجزاءات المفروضة على كوبا بغية سحبها نهائياً.

السيدة إندو (جزر سليمان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يعرب وفدي عن تقديره لحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، ويشكر الأمين العام على تقريره الذي يبرز آثار الحصار على كوبا (A/78/84).

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.24).

لقد صوتت جزر سليمان مؤيدة القرار 7/78 تأكيداً جديداً لدعمنا لكوبا ولوقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها. إن الحصار المفروض على كوبا لا ينسجم مع روح الأمم المتحدة

ويتعارض مع مبادئ ميثاقها. بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا ملتزمون بواجبنا في الحفاظ على التزامنا بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وروحه، ولا سيما مبدآ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

إن الحصار الانفرادي المفروض على كوبا طوال ستة عقود يحرم الكوبيين من الحق في التجارة والحصول على السلع والإمدادات الحيوية والطبية، وينتهك حق كوبا غير القابل للتصرف في التنمية. ولا يجسد تطلعاتنا الموحدة إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تعهدنا فيها جماعياً بعدم ترك أي شخص خلف الركب.

تعارض جزر سليمان فرض إجراءات أو تدابير انفرادية تحدث أثراً سلبياً دائماً على رفاه شعب دولة أخرى. لذلك، ننضم إلى مجتمع الأمم المتحدة في الدعوة إلى رفع الحصار فورا، بغية استعادة الثقة في احترام القانون الدولي واحترام مبادئ الأمم المتحدة. وبتأييد الجمعية العامة شبه الإجماعي للقرار مرة أخرى اليوم، نشجع الولايات المتحدة على إعادة النظر في قرارها بشأن الحصار بروح من حسن النية والدخول في حوار معزز ومشاورات بناءة مع كوبا.

تعرب جزر سليمان عن تقديرها المخلص لشراكة كوبا والتزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإسهامها في المجتمع الدولي على الرغم من تلك التدابير المفروضة. وكوبا، بوصفها شريكاً ثنائياً وثيقاً، دربت أكثر من 100 من أطبائنا، الذين ينقذون الآن الأرواح في جميع أنحاء البلد. وما زلنا مصممين في موقفنا لمؤازرة كوبا كما فعلنا في الماضي، وفي موقفنا بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكد حكومة إندونيسيا مجدداً معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارُها الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى، وتعيد التأكيد على المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول وعلى حرية التجارة والملاحة. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب المتطاول الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك بوضوح مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وعدم التعرض لها، وهي مبادئ منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كما أنه ينتهك القانون الدولي. في هذا الصدد، تواصل إندونيسيا رفضها للتدابير الإضافية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الانفرادي المفروض على كوبا. ويشمل ذلك إدراج كوبا في قائمة الولايات المتحدة الخاصة بالدول الراعية للإرهاب، لا سيما على أساس حجج متضاربة وبدون أدلة مناسبة.

إننا نمر في وقت حاسم تتزايد فيه الأعمال الانفرادية وتصبح مرفوضة أكثر فأكثر. لذلك أود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولاً، نقف عن منتصف المدة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهناك خطورة من توقف تقدمنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب حالة عدم اليقين الاقتصادية العالمية الحالية بعد الجائحة والصراعات وأزمة المناخ. كوبا لها الحق في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن غير المقبول إعاقة ذلك أكثر أثناء كفاحنا الجماعي لإعادة وضع أهداف التنمية المستدامة على مسارها الصحيح، وندعو إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب.

ثانياً، تقوض الأعمال الانفرادية جهودنا لاستعادة الثقة في تعددية الأطراف. وليس هناك ما يعلو قراراً متتالياً ينال كل عام باستمرار وبأغلبية ساحقة أصواتاً مؤيدة من أعضاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تبذل أي جهود معتبرة لمعالجة المشكلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موهوموزا (أوغندا).

ثالثاً، ينبغي دائماً وضع البشرية في المقام الأول، أي فوق أي برنامج سياسي، ناهيك عن برنامج بلد واحد. ويبرز تقرير الأمين العام (A/78/84) تماماً تدهور نوعية حياة الشعب الكوبي، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين. إن زيادة معدلات وفيات الرضع، وتدهور النظام الصحي، وصعوبة الحصول على الأغذية

والأدوية الأساسية، وحرمان الأطفال من حقهم في التعليم كلها أمور غير مقبولة. لذلك، تدعو إندونيسيا إلى التنفيذ الفوري للقرار 7/78 ولا تزال تشدد على أهمية الحوار المعزز والتشاوري لتحقيق ذلك الهدف.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية صربيا.

إن للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أثراً ضاراً على الحالة الاقتصادية في البلد ويؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي. يجب ألا ننسى أن التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يؤديا دوراً حاسماً في وضع البلاد على طريق التحديث والإصلاح والنمو المستدام، فضلاً عن مساعدتها على التغلب على المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الأحداث الخارجية، مثل عواقب جائحة مرض فيروس كورونا، التي لا تزال تؤثر على الجزيرة، أو المخاطر العادية المتعلقة بالأرصاد الجوية وتغير المناخ. لذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن رفع الحصار يمكن أن يجعل الإصلاحات الاقتصادية أكثر فعالية وأن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي لمصلحة الشعب الكوبي.

ما نزال قلقين إزاء حالة حقوق الإنسان في كوبا، لا سيما في أعقاب أحداث 11 و 12 تموز/يوليه 2021، وإزاء الأحكام القاسية التي أصدرتها المحاكم الكوبية حتى الآن، فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. لذلك، نكرر دعوتنا إلى حكومة كوبا بأن تمنح بالكامل مواطنيها حقوقهم وحرياتهم المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دولياً، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات؛ وإطلاق سراح السجناء السياسيين كافة؛ والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لزيارة كوبا.

ونشدد بقوة على أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ونحث كوبا على التمسك الكامل بتلك المبادئ الأساسية والعمل معا للدفاع عنها. ونعتقد أيضاً أن تمكين المجتمع المدني أمر أساسي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، ونحض الحكومة الكوبية على إفساح المجال لحوار بنّاء وشامل للجميع، من دون شروط مسبقة، مع مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الجزيرة مشاركة كاملة في هذا الحوار. وينبغي أيضاً إشراك طائفة واسعة من المجتمع المدني، الكوبي والأوروبي على السواء، في تنفيذ اتفاق الحوار السياسي والتعاون الموقع بين الاتحاد الأوروبي وكوبا.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن التغيير الإيجابي في كوبا يمكن أن يحدث على أفضل وجه من خلال المشاركة الوثيقة على جميع المستويات: الحكومة والاقتصاد والمجتمع المدني، بل أيضاً من خلال التبادلات بين الشعوب. لذلك، نرحب بالتدابير التي أعلنتها إدارة الولايات المتحدة في عام 2022 لتخفيف القيود المفروضة على التحويلات المالية للأسر والسفر إلى الجزيرة، واستئناف الخدمات القنصلية بالكامل. ومع ذلك، فإن قيام الإدارة السابقة للولايات المتحدة بإعادة تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب، دون تقديم أي حقائق جديدة، وإبقائها على القائمة بدون مسوغ واضح قد أوجد عقبات أمام المعاملات المالية الدولية مع الجزيرة. علاوة على ذلك، لا يزال الحصار يحد من قدرة كوبا على استيراد المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وغيرها من اللوازم الطبية، على سبيل المثال لا الحصر.

وإلى جانب الأثر الضار للحصار على الكوبيين العاديين، تؤثر الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة وغيرها من التدابير الإدارية والقضائية تأثيراً سلبياً أيضاً على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وقد عارضنا بشدة وباستمرار أي تدابير من هذا القبيل، نظراً لتطبيقها خارج الحدود الإقليمية وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموماً. ولا يمكننا أن نقبل بأن تعوق هذه التدابير علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. يرفض الاتحاد الأوروبي بشدة تفعيل الولايات المتحدة للبابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون في نيسان/أبريل 2019. إنه ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة في الاتفاقات المبرمة بين الولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبي في عامي 1997 و 1998. وسنسخِّر جميع التدابير المناسبة لمعالجة آثار قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك ما يتعلق بحقوقنا في منظمة التجارة العالمية ومن خلال استخدام قانون الحظر الخاص بالاتحاد الأوروبي، الذي يحمي من تطبيق جزاءات الولايات المتحدة هذه خارج الحدود الإقليمية على مواطني الاتحاد الأوروبي والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في كوبا.

يرى الاتحاد الأوروبي بأن التعاون الدولي والحوار والمشاركة الأوثق، حتى وإن كانت حرجة، هي السبيل الذي ينبغي اتباعه مع كوبا. وقد دخل التطبيق المؤقت لاتفاق الحوار السياسي والتعاون الموقع بين الاتحاد الأوروبي وكوبا عامه السادس الآن. وقد أرسى الاتفاق علاقتنا الثنائية على أساس قانوني جديد وقوي ووضع برنامجاً لمشاركة حاسمة مع كوبا يمكننا أيضاً من دعم كوبا والأخذ بيدها في طريقها نحو الإصلاح والتحديث. كذلك نعمل على تعزيز الحوار والتعاون أيضاً بشأن المسائل التي لا تزال لدينا خلافات جوهرية بشأنها. تحقيقاً لتلك الغاية، أرسى الاتفاق حواراً بشأن حقوق الإنسان بوصفها ركيزة أساسية في علاقتنا. وسيعقد الاجتماع الرسمي الرابع لهذا الحوار في 24 تشرين الثاني/نوفمبر.

بعد اعتماد كوبا دستورها الجديد، وللتغلب على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، نهيب بها أن تكفل لخطتها الإصلاحية توسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية والقضائية والاجتماعية وأن تُنفذ بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين، وأن تلبي التطلعات الديمقراطية المشروعة للشعب الكوبي في زيادة الفرص للمشاركة في رسم مستقبل البلد. وفي إطار اتفاق الحوار السياسي والتعاون الموقع بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، يقدم الاتحاد الأوروبي لكوبا شراكة ثابتة وموثوقة لدعمها في سعيها إلى إصلاح نموذجها السياسي والاقتصادي والسعي إلى تحقيق تنمية مستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية بالاقتران مع مواصلة الدعوة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من أجل المصلحة الحصرية لجميع المواطنين الكوبيين. إننا نرى بعد تمحيص أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يسهم في تعزيز تلك الأهداف، بل على العكس من ذلك، فإنه يمنع من تحقيقها. لذلك صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع تأييداً للقرار 78/7.

السيد فولمسبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تقف الولايات المتحدة بحزم مع الشعب الكوبي. ونؤيد بقوة سعيهم إلى تحقيق مستقبل تُحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن ما يقرب من 000 1 سجين سياسي ما يزالون وراء القضبان في كوبا – أي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ كوبا الحديث. وسبب ما يقرب من 700 من هذه الاعتقالات هو احتجاجات 11 يوليو/تموز 2021 التاريخية التي مارس خلالها أعضاء المجتمع المدني، كالمدافعين عن حقوق الإنسان وكذلك القصّر، حريتهم في التعبير وحقهم في التجمع السلمي. إننا نشارك الشعب الكوبي حلمه بالديمقراطية في كوبا وننضم إلى الشركاء الدوليين في دعوة الحكومة الكوبية إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين ظلماً. وعلى الرغم من عضوية كوبا في مجلس حقوق الإنسان، تأخرت الحكومة الكوبية في الرد على طلبات إيفاد خبراء مستقلين إلى كوبا ليساعدوا على تعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد وحرية التجمع السلمي. وظلت بعض هذه الطلبات معلقة لمدة 10 سنوات.

إن الجزاءات مجموعة واحدة من الأدوات ضمن جهودنا الأوسع تجاه كوبا للنهوض بالديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوبا. لذلك فإننا نعارض القرار 78/7 ونقرّ بالتحديات التي يواجهها الشعب الكوبي. لهذا السبب، تشمل جزاءات الولايات المتحدة إعفاءات وأذوناً تتعلق بصادرات الأغذية والأدوية وغيرها من السلع الإنسانية إلى كوبا. وتظل الولايات المتحدة مصدراً هاماً للسلع الإنسانية للشعب الكوبي وأحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا. في عام 2022 وحده، صدّرت شركات الولايات المتحدة ما قيمته أكثر من 295 مليون دولار من السلع الزراعية إلى كوبا، من ضمنها سلع غذائية، للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الكوبي.

إن الولايات المتحدة تعارض هذا القرار. ونشجع هذه الهيئة على حث الحكومة الكوبية على التقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والاستماع إلى الشعب الكوبي وتطلعاته إلى تقرير مستقبله.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأنَّ مدة البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إنني أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

مرة أخرى، وبذرائع قديمة وجديدة، تحاول حكومة الولايات المتحدة عبثاً تسويغ سياسة غير شرعية ولا تطاق أخلاقياً، على الرغم من أن الجمعية العامة أكدت من جديد بأغلبية ساحقة لأكثر من ثلاثة عقود رسالة المجتمع الدولي التي لا لبس فيها بشأن الحاجة الملحّة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

لقد فرضت الحكومة الحالية للولايات المتحدة أشد حصار اقتصادي وأكثر الأدوات القسرية تأثيراً على الإطلاق ضد كوبا. إن الإعلانات المتكررة التي لا نهاية لها في أيار/مايو 2022 بشأن التأشيرات والتحويلات المالية والسفر إلى كوبا لا تغير التدابير الرئيسية لتعزيز الحصار الذي أدى إلى تدهور كبير في مستوى معيشة السكان الكوبيين منذ عام 2019. إن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة منافق وكاذب. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي المفروض على شعب كوبا انتهاك قاس وطويل الأمد وواسع النطاق لحقوقه الإنسانية ولا يمكن تسويغه، ولا حتى بالأكاذيب والافتراءات والخرافات التي يستخدمها البيت الأبيض ووزارة الخارجية عادة لتسويغ أعمالهم.

إن ما يقلق هو أن أكثر من 800 5 طفل دون سن 18 عاماً أصيبوا أو قتلوا بالرصاص في الولايات المتحدة العام الماضي، في حين ارتفع عدد حوادث إطلاق النار في المدارس إلى 302، وهو أعلى رقم منذ عام 1970. إن العنصرية المنهجية، ووحشية الشرطة، والسياسات القمعية ضد المهاجرين، وقمع الحقوق الإنجابية، والقتل خارج نطاق القضاء واستخدام التعذيب ليست سوى بعض الممارسات البغيضة التي تُرتكب في الولايات المتحدة وتصدم العالم، كما أن تواطؤ الولايات المتحدة في القتل الجماعي للمدنيين في غزة على يد القوات العسكرية الإسرائيلية يجعلها طرفاً في جريمة ضد الإنسانية.

إن وفد الولايات المتحدة يكذب عندما يذكر مستويات عالية مبالغاً فيها من الصادرات والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى بلدنا. وهو يستخدم بشكل خبيث مبالغ بملايين الدولارات من الأموال التي تخصصها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للتخريب في كوبا ولوقف حزم الرعاية التي يرسلها المهاجرون الكوبيون، بتكلفة باهظة، إلى أسرهم أو التبرعات المتواضعة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية على الرغم من العقبات العديدة. وغير صحيح أيضاً أن الولايات المتحدة هي أحد موردي الأدوية إلى كوبا. فهناك دليل دامغ على أن الحصار قد أعاق القنوات الرسمية الرئيسية لإرسال المساعدات إلى بلدي، بما في ذلك من دول ثالثة، أثناء مكافحة مرض فيروس كورونا. ينص القانون صراحة على فرض قيود على تصدير الأدوية إلى كوبا وهذا سلاح عدواني ضد بلدنا.

تدّعي الولايات المتحدة أنها تدافع عن الحريات الفردية وتدعم القطاع الخاص في كوبا، ولكنها لم تتراجع عن القيود التي لها تأثير سلبي مباشر على رواد الأعمال الكوبيين. وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة حقاً برفاه الكوبيين وحقوقهم الإنسانية وتقرير مصيرهم فبإمكانها رفع الحصار والانضمام إلى تعاوننا الدولي، بدلاً من تقويضه، وإخراجنا من قائمة الدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب والتي ما كان ينبغي قط إدراج كوبا فيها.

أختتم بياني بالاستشهاد بالبيان الذي أدلى به قبل بضعة أسابيع في هذه القاعة بالذات الرئيس ميغيل دياس – كانيل بيرموديس، رئيس كوبا، الذي قال:

”ستواصل كوبا تعزيز ديمقراطيتها ونموذجها الاشتراكي الذي أظهر حتى في ظل الحصار مدى ما يمكن أن يفعله بلد نام صغير الحجم وذو ثروة طبيعية متواضعة. سنواصل عمليتنا التحويلية، ونبحث عن طرق للخروج من الحصار الذي تفرضه علينا إمبريالية الولايات المتحدة وعن طرق لتحقيق الازدهار مع العدالة الاجتماعية التي يستحقها شعبنا.“ (A/78/PV.4، الصفحة 31)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*)**:** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 38 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.